مساهمة الإقتصاد الأزرق فى النمو الإقتصادى والتنمية المستدامة

The Contribution of the Blue Economic on sustainability Growth

محمد عادل سيد محمد صالح

باحث ماجيستير إقتصاد

كليه السياسة والإقتصاد .جامعة السويس

Mohamed.ASMo@eco.suezuni.edu.eg

تحت إشراف

أ.د/ أحمد صبرى أبوزيد

أستاذ الأقتصاد – جامعة إلينوى بالولايات المتحد الأمريكية والجامعة الأمريكية بالقاهره

تحت إشراف

د/ شيماء عمر الشهاوى

مدرس بقسم الإقتصاد –كلية السياسة والإقتصاد جامعة السويس

الملخص :

تهدف هذه الدراسه للتعرف على تأثير الأقتصاد الإزرق على التنمية المستدامة ومدى مساهمته فى النمو الإقتصادى للبلدان إذ أنه يعد الإقتصاد الأزرق رافعة اقتصادية للعديد من الدول وبشكل خاص الدول الساحلية ويعمل عبر استغلال موارد المحيطات التى تعمل بدورها بخلق نشاطات اقتصادية جديدة تعمل على تحقيق الرفاهيه الإقتصاديه والإجتماعيه للشعوب ويعد الإقتصاد الأزرق بديلا استراتيجيًا للدول النفطية والدول غير النفطية لأن معظم المخزون العالمي من الثروة النفطية موجود في باطن البحر وقبالة السواحل كما يتمتع الاقتصاد الأزرق المستدام بقدرته على خلق فرص العمل وسبل العيش للمجتمعات الساحلية ومن ثم الحد من الفقر وتعزيز المرونة الاقتصادية .

وقد توصلت الدراسه إلى أن الدول التى تبنت مفهوم الاقتصاد الأزرق كان له أثر مباشر على مؤشرات التنمية المستدامة لها، من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتقليل من حجم البطالة وارتفاع حجم الاستثمارات.

الكلمات المفتاحيه : الإقتصاد الأزرق ، التنمية المستدامه ،النمو الإقتصادى .

The Contribution of the Blue Economic on sustainability Growth

Extracted:

This study aims to identify the impact of the blue economy on sustainable development and the extent of its contribution to the economic growth of countries as it is the blue economy is an economic lever for many countries, especially coastal countries and works through the exploitation of ocean resources, which in turn work to create new economic activities that work to achieve the economic and social well-being of peoples and the blue economy is a strategic alternative for oil countries and non-oil countries because most of the global stock of oil wealth is found in the sea and off the coast as it enjoys A sustainable blue economy with its ability to create jobs and livelihoods for coastal communities, thereby reducing poverty and enhancing economic resilience. The study found that countries that adopted the concept of the blue economy had a direct impact on their sustainable development indicators, by increasing GDP and thus increasing GDP per capita, reducing the size of unemployment and high volume of investments.

Key Words :Blue economy …. Sustainable growth …oceans health indicator …. Growth domestic production

١-١ المقدمـــة :

إن لكل دولة خططها الإستراتيجية في شتى المجالات والتي تهدف فى الأصل من خلالها إلي تحقيق مصالحها الإقتصادية وزيادة دخلها القومي وذلك عن طريق الإستخدام الأمثل لجميع

مواردها الإقتصادية، فنجد الدول النامية التي تعاني من العديد من المشكلات الإقتصادية دائماً ما تبحث عن أفضل طرق تستطيع من خلالها الحد من هذه المشاكل الإقتصادية العنيفة التي تعاني منها وبالأخص مع إستمرار الخلل الإقتصادي الهيكلي التي تعاني منه معظم هذه الدول والذي يعد من أخطرأنواع الإختلالات الإقتصادية التي من الممكن أن تعاني منه أي دولة فتعمل علي تسخير شتى جهودها فى العمل على زيادة إستثماراتها في المجالات التي تمتلك فيها مزايا نسبية تستطيع من خلالها تحسين هيكلها الإنتاجي ،أما الدول المتقدمة فتعمل علي الإهتمام بخطط التنمية الإقتصادية كأداة لتحقيق زيادة الدخول والتقدم في كل مجالات الحياه لتحقيق الرفاهية لشعوبها كهدف من أهدافها الأساسيه وبما أن الإقتصاد الأزرق يعتبر مصدر من مصادر الدول المطله على مسطحات مائية وكسبيل لتلك الدولة ومحاولة منها لإستخدام مواردها الأستخدام الأمثل وجب الإهتمام من تلك الدول لهذا المصدر الرئيسى والعول عليه كمصدر من مصادر الإستثمار والتنمية المستدامه للدولة .

١-٢ مشكلة الدراسة :

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في محاولة العمل علي إظهار أهمية الإقتصاد الأزرق ومدى تأثيره على التنمية المستدامه والتى تؤثر بدورها على الإقتصاد الكلى للدولة وذلك من خلال الإجابة علي الأسئلة الأتية: -

١) ما المقصود بتعميق دور الإقتصاد الأزرق وما هي أهم آلياته ؟
٢) ما مدي تأثيرالإقتصاد الأزرق علي التنمية المستدامه ؟
٣) ما هو مردود تعميق دور الإقتصاد الأزرق علي التنمية المستدامه وبالتالى على الإقتصاد الكلي للدولة ؟
٤) ما هي النتائج المرجوة من تعميق دور الإقتصاد الأزرق علي الإستثمار في مصر ؟

١-٣ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسه إلى تفسير العلاقه بين دور الإقتصاد الأزرق وتأثيره على التنمية المستدامه ومعدلات النمو فى مصر وذلك من خلال دراسة مستفيضة لموارد الدولة

المائية ودورها فى التأثير على الإقتصاد الكلي ، تحديد مردود دور الإقتصاد الأزرق علي الإقتصاد الكلي، مع إلقاء الضوء علي تجارب دول اخري مثل تجربة جمهورية الصين الشعبية ،الفلبين وبنجلاديش والولايات المتحدة الأمريكية.

١-٤ فروض الدراسة:

الفرض الأساسي:

- معدلات النمو بمصر تتأثر تأثراً إيجابياً بمدى إدارة الدولة لإقتصادها الأزرق.

الفروض الثانوية:

- الإقتصاد الأزرق له تأثير ايجابي علي كفاءة اداء الإقتصاد القومي.
- يعد الإقتصاد الأزرق أحد السبل التي تمكن من رفع معدلات النمو.
- هناك تأثير معنوي لتعميق دور الإقتصاد الأزرق علي التنمية المستدامه.

أحد أهم المصادر الداخلية لدعم الإقتصاد الكلى لمصر وخلق فرص عمل جديدة ورفع مستوى معيشة المواطن المصرى، كما تتجه الدراسة إلي مناقشة دور الدولة في زيادة تعميق دورالإقتصاد الأزرق وهل لها دور فعال في هذ الأمر كذلك تضح أهمية الدراسة علي المستوي التطبيقي في تقديم مجموعة من المقترحات التي تساعد السياسات الإقتصادية في تعزيز دور الإقتصاد الأزرق.

١-٥ منهج الدراسة :

إتبعت الدراسه المنهج الوصفى التحليلي من خلال التطرق للأدبيات والنظريات الإقتصادية المتعلقة بالإقتصاد الأزرق والنمو الأقتصادى والتنمية المستدامه ومدى تأثير الإقتصاد الأزرق على التنمية المستدامه والنمو الأقتصادى بمصر .

١-٦ تنظيم الدراسة : ينقسم البحث إلى قسمين

القسم الأول : الدراسات السابقة فى مجال البحث

القسم الثانى : مفهوم الإقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة.

القسم الثالث : تبنى بعض الدول وتجاربها مع الإقتصاد الأزرق و التتنمية المستدامه لها .

القسم الأول الدراسات السابقة :

١- أفلفيز زهيرة وبن حميد نور الهدى (٢٠١٨-٢٠١٩) "مقاربة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة: التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية" جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

إستخلصت الدراسه إلى مقاربة الإقتصاد الأزرق إطارا لتحقيق التنمية المستدامة كنموذج تنموي جديد ومدعم للنماذج التنموية القائمة، إذ تعتبر البحار والمحيطات قاعدة أساسية لقيامه. وبم أن الدول الجزرية الصغيرة النامية جزءا لا يتجزأ من هذه المسطحات المائية، فمقاربة الاقتصاد الازرق تتماشى مع سياقها التنموي كونها تعد حالة خاصة في المشهد الإنمائي العالمي بالنظر إلى خصائصها العامة الفريدة من نوعه وقد تبنت الدول الجزرية الصغيرة النامية هذه المقاربة التنموية لتحسين واقعها التنموي الذي يشهد تدنيا على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية،الاجتماعية والبيئية. ومع مباشر لتطبيق نموذج الاقتصاد الأزرق واجهتها العديد من التحديات القائمة والناشئة تمثلت في الضعف البيئي والاقتصادي وتغير المناخ وآثاره السلبية، ما تطلب من اتمع الدولي تقديم الدعم لهذه الدول في شكل مبادرات تعاونية تتوافق مع ظروفها وإمكانيتها وذلك للاستجابة لتحدياتها الإنمائية وتفعيل وتطبيق مقاربة الاقتصاد الازرق لتحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول التي تعبر عن نموذج جديد للتوجه نحو أنسنة العلاقات الدولية عن طريق التعاون والتضامن بدل الصراع.

٢- عبد الحفيظ مسكين وريمة زرقوط -(٢٠١٩) " التوجه نحو الاقتصاد االأزرق وأثره على التنمية المستدامة - جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

توصلت الدراسه إلى أن الاقتصاد الأزرق يسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادى، والإدماج الاجتماعي والحفاظ على سبل المعيشة أو تحسينها مع ضمان الاستدامة البيئية في الوقت نفسه، من خلال التَّركيزعلى مفهوم الاستدامة فهو نموذج يشكل إطارا لتجسيد أهداف التنمية المستدامة و إن تعظيم الإمكانات الكامنة في الاقتصاد الأزرق، تتطلب إشراك جميع البلدان بفاعلية لتحقيق الفائدة القصوى منه وتعتبر

المرحلة الراهنة للاقتصاد الأزرق مرحلة استكشافية في مسار طويل لتطويره، ومن الخطر حصر المفهوم في جانب الاستغلال السوقى وبالتالى استنزاف وهدر ثرواته وكذا استمرارية الحفاظ على الزخم العالمي بشأن الاقتصاد الأزرق، في العديد من مناطق العالم نتيجة تداخل المصالح بين الدول المتقدمة في ذلك الإقليم والدول الناشئة أو النامية فيه وأن عدم إيلاء الاهتمام لاستدامة الاقتصاد الأزرق، يؤدى بالنظام البيئي للأرض أن يعاني من أضرار لا يمكن إصلاحها، مما قد يعيق قدرة الأجيال القادمة على الحفاظ على مستويات المعيشة الحالية وأن الاقتصاد الأزرق يعتبر نهج تنموى جديد وبديل استراتيجي للدول النفطية وغير النفطية حيث تؤكد الأبحاث أن ثلث المخزون العالمي من النفط والغاز يرقد في باطن البحار.

٣- **غربي يسن ومحمدي سهام -٢٠١٩- "مستقبل واعد لتبنى الاقتصاد الأزرق المستدام كبديل للدول النفطية الساحلية" - جامعة الجلفة**

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن معظم الدول النفطية الساحلية لديها إقليم ورصيد بحري معتبر، إلا أن استغلالها للموارد الطبيعية البحرية لا يزال غير منظم وغير كافي وذلك لعدم وصول هذه الدول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامه الكافية، وهذا لا يمنع أنيصبح الاقتصاد الأزرق طريقا جديدا لنموعالمى جديد في الدول النفطية الساحلية وخاصة الجزائر.

٤- **د. محمد جلال محمد السيد خطاب..(أستاذ المالية العامة المساعد كلية التجارة جامعة الإسكندرية) " متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق فى تحقيق التنمية المستدامة فى مصر**

خلصت الدراسة :

أن هناك ضعف فى مقومات الأسطول التجاري البحري المصري، وعدم توافر التمويل اللازم لتطوير وتشغيل وصيانة البنية التحتية للموانئ، كما لا توجد موانئ خضراء في مصر وضعف فى المنافسة إقليميا وعالميا في مجال صناعة النقل البحري في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية وتعاني موانئ الصيد من العديد من المشاكل البيئة والتخطيط وقضايا المرافق كما يواجه بناء واصلاح السفن مشاكل

مرتبطة بالتشريعات والأنظمة الإدارية، ومنها ما يتعلق بتطبيق تقنيات جديدة في أحواض بناء السفن المحلية، وتطويرثقافة الموظفين والمهارات والتدريب والأداء. كذلك عدم تحديد فرص المنافسة المرتبطة ببناء واصلاح السفن في البحر الأحمر والبحر المتوسط وتتمثل مشكلات السياحة الساحلية المستدامة في عملية التخطيط والتطوير، عدم وجود نمط خاص البحث عن الخصائص والميزات غير الموجودة في أماكن أخرى لتوليد نوع من الطلب المستمر على جودة الأنشطة المقدمة وان هناك ضعف فى الوعي المجتمعى المحلي، ضعف مشاركة القطاع الخاص، غياب المشاركة المحلية، عدم وجود جوانب ترويجية واعلامية، وضعف فى الحوافز الحكومية، تغيرات الثقافة المحلية، الظروف السيئة للخدمات والمرافق العامة، عدم الاتصال مع الآخرين وعدم وضع إجراءات رئيسية لتسريع امتصاص الدولة للطاقة المتجددة وأن محطات تحلية المياة الحالية معظمها لا يعمل بالطاقة المتجددة البحرية وعدم استغلال التعدين في قاع البحار العميقة وخارجها بصورة اقتصادية.

Nicholas Kathijotes – 2013: الاقتصاد الأزرق - الجوانب البيئية والسلوكية نحو التنمية الساحلية المستدامة - جامعة قبرص للتكنولوجيا نيقوسيا، قبرص

خلصت الدراسه :

الهدف من نماذج الاقتصاد الأزرق هو تحويل المجتمع من الندرة إلى الوفرة - بناءً على ما لدينا وإلى البدء في معالجة القضايا التي تسبب المشاكل البيئية وما يتصل بها من خلال طرق جديدة. بعض العوامل الرئيسية التي تسبب تغييرات بيئية في المياه الساحلية والسطحية والمساهمة في مدخلات المغذيات تشمل البلدية تصريف المياه العادمة ومياه الأمطار ؛ فيضان المجاري مجتمعة جريان حضري آخر ؛ الصرف الزراعي وتربية الأحياء المائية؛ ومختلف الآخرين. قضية المدخلات الغذائية بسبب تربية الأحياء المائية، كونها مصدر مدخلات خطيرة في البلدان النامية، جنبا إلى جنب مع القياسات الفعلية وتقنيات التحكم المطبقة في الاتحاد أوروبي آخر و يتم عرض قضايا الجودة العامة في البيئات الساحلية وتربية الأحياء المائية في نطاق الاقتصاد الأزرق المبدأ وبالتالي اقتراح تقنيات إدارة فعلية جديدة.

٥- تقييم التنمية المستدامة لجزيرة "الاقتصاد الأزرق":

A case study of Hainan, China -25-December -2020

خلصت الدراسه:

أدت التنمية الاجتماعية والاقتصادية الكاملة للمناطق الساحلية إلى جعل "الاقتصاد الأزرق" ذا أهمية خاصة، ولكن في نفس الوقت تواجه موارد وبيئة المناطق الساحلية والبحرية ضغوطًا كبيرة. لذلك، بذل المجتمع الدولي جهودًا هائلة لتنفيذ التنمية المستدامة في الاقتصاد الأزرق، وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشكل أساسي، على الرغم من أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتقييم نجاح هذه الحملة نحو الاستدامة. تبحث هذه الورقة في جزيرة هاينان الصينية استنادًا إلى إطار المحرك - الضغط - الحالة - التأثير - الاستجابة (DPSIR)، وتستخدم تحليل الارتباط الرمادي وتقنية تفضيل الطلب عن طريق التشابه مع أساليب الحلول المثالية (TOPSIS)، وتجري تحليل تنسيق اقتران لدراسة قدرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق للجزيرة. تُظهر النتائج اتجاهًا تنازليًا واضحًا في قدرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق منذ عام ٢٠١٠، فضلاً عن انخفاض في درجة تنسيق الاقتران منذ عام ٢٠٠٩.

القسم الثاني : مفهوم الإقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة

يرتبط الاقتصاد الأزرق بالنظم الإيكولوجية البحرية بوصفها أصولًا طبيعية تدعم الصناعات البحرية، مثل الشعاب المرجانية التي توفر مأوى للأسماك ومدخلات للصناعات.

شكل (١): الإطار المفاهيمى للاقتصاد الأزرق.

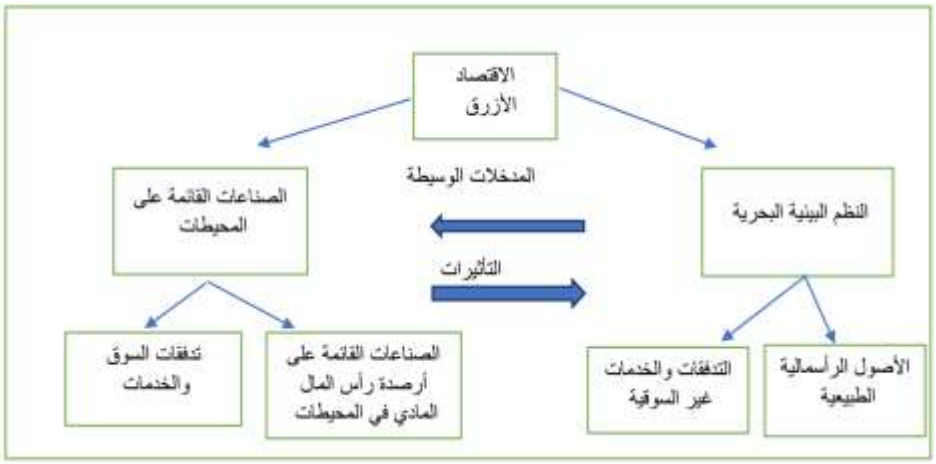

أولا : نشأة الاقتصاد الأزرق:

بدأ الاهتمام العالمي بالمحيطات والبحار نتيجة لما تحتويه من موارد اقتصادية ضخمة. ويعود الفضل في صياغة مفهوم الاقتصاد الأزرق إلى الاقتصادي البلجيكي "غونتر باولي" الذي نشر كتابًا في ٢٠١٠ بعنوان "الاقتصاد الأزرق"، حيث دعا إلى الابتعاد عن الحلول التقليدية واللجوء إلى الابتكار في استغلال الموارد. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢، تم إعادة طرح المفهوم مع إضافة البعد البيئي، بهدف تحقيق التوازن بين استغلال الموارد والتنمية الاقتصادية، وتحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، والمحافظة على البيئة وخلال التحضير لمؤتمر ريو +٢٠، ظهرت الحاجة إلى نهج "الإقتصاد الأزرق" كبديل للإقتصاد الأخضر وتكمن أهمية الاقتصاد الأزرق في مساهمته المباشرة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، كما يوفر فرص عمل لملايين الأشخاص في قطاعات مثل النقل البحري، السياحة الساحلية، بناء السفن، والطاقة المتجددة . بالإضافة إلى ذلك، يسهم في تحسين مستوى المعيشة، وتقليل الفقر، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما في الدول الساحلية والنامية أما عن كيفية استغلال

موارد الاقتصاد الأزرق بالطرق المثلى، فيتطلب ذلك إدارة مستدامة للموارد البحرية، من خلال تنظيم عمليات الصيد، وحماية الشعاب المرجانية، ومكافحة التلوث البحري . كما يجب الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة مثل الطاقة البحرية المتجددة، وتطوير وسائل النقل البحري الصديقة للبيئة .ويُعد التعاون الإقليمي والدولي أمرًا حيويًا لتبادل الخبرات ووضع سياسات مشتركة لحماية البحار والمحيطات.

ومن الضروري أيضًا تعزيز التعليم والتوعية البيئية لدى المجتمعات الساحلية، وتشجيع الاقتصاد الدائري الذي يركز على إعادة استخدام الموارد وتقليل الفاقد .كل هذه الجهود تضمن استدامة الموارد البحرية للأجيال القادمة، وتُسهم في بناء اقتصاد عالمي أكثر عدالة واستدامة. ويمكن

ثانيًا: تطور الاقتصاد الأزرق عبر الأعوام :

قبل ٢٠١٠ كان يُنظر إلى البحار كمصدر للثروات فقط دون اعتبار للبيئة أو الاستدامة أما بعد ٢٠١٠ فقام الاقتصادي البلجيكي "غونتر باولي" بإطلاق مصطلح "الاقتصاد الأزرق" في كتابه، داعيًا إلى حلول مبتكرة ومستدامة وفى عام ٢٠١٢ وتحديدا مؤتمر ريو+٢٠ تم الإعتراف رسميًا بالمفهوم، مع التركيز على البعد البيئي والتنمية المستدامة من ٢٠١٥ حتى الآن أصبح الإقتصاد الأزرق جزءًا من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، الماء"، مع تزايد المبادرات الدولية لحمايته وتطويره.

ماهو المقصود بمفهوم التنمية المستدامة ؟

تعددت أنواع التنمية واشكالها حيث تشمل التنمية الطبيعية، التنمية البشرية، التنمية المتكاملة، التنمية المستدامة)، ومن ضمن تلك الأشكال التي تعد حديثة نسبيًا هي التنمية المستدامة، التي يطلق عليها في بعض الأحيان التنمية المستمرة المتواصلة، ويتصف هذا النوع من التنمية بمجموعة خصائص من ضمنها: الهدف والوسيلة والغاية فيها هو الإنسان، مع التأكيد على توازن البيئة بأبعادها المتنوعة وحرصها على تنمية الموارد البشرية والطبيعية من دون حدوث اي تبذير او إسراف، وذلك على وفق استراتيجيات (حالية ومستقبلية مخططة من أجل تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وتوجد تعاريف عديدة للتنمية المستدامة، وكل تعريف يحاول أن يسلط

الضوء على جانب معين من جوانب التنمية المستدامة وعلى سبيل العرض لا الحصر فقد عرّفت التنمية المستدامة من قبل الأمم المتحدة على أنها(التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الاضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة) ويتصف هذا التعريف بالشمولية أما بالنسبه لأهمية التنمية المستدامه فإن لها العديد من الأهداف ومن هذه الأهداف هي:

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان والقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة والعمل على تحقيق المساواة فيما بين الجنسين وتمكين المرأة وضمان توفر خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي وضمان حصول الجميع على طاقة نظيفة وحديثة وتدعيم النمو الاقتصادي وتوفير التوظيف المنتج لكل فرد قادر على العمل وتوفير التصنيع المستدام والعمل على تبني الابتكار والإبداع والتقليل من حالة عدم المساواة داخل حدود الدولة وفيما بين الدولة.

والتنمية المستدامة لا تهتم بالجانب البيئي وحسب بل تتسم بأن لها العديد من الأبعاد بل وتوجد علاقة تكاملية ومتداخلة بين أبعادها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والسياسية فتتفاعل جميعها لكي تحقق أهداف التنمية المستدامة على مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية.

شكل (٢): تكامل أبعاد التنمية المستدامة.

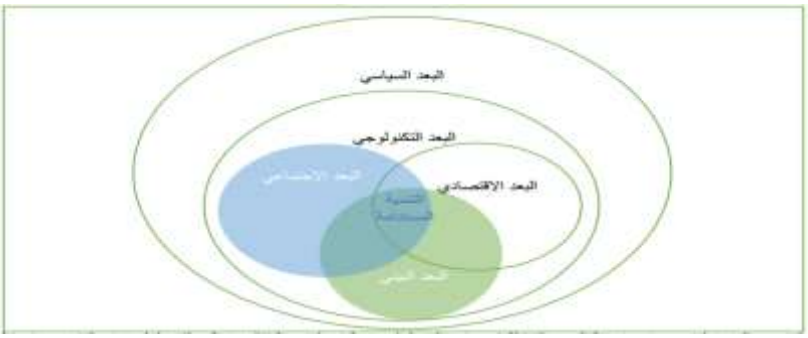

ويمكن قياس التنمية المستدامه من خلال العديد من المؤشرات حيث أصدرت لجنة

الأبعاد الاقتصادية	الأبعاد الاجتماعية	الأبعاد البيئية	الأبعاد التكنولوجية
- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛ - إيقاف تبديد الموارد؛ - مسؤولية البلدان عن المتقدمة على التلوث والمعالجة؛ - تقليص تبعية البلدان النامية؛ - التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة؛ - المساواة في توزيع الموارد؛ - الحد من التفاوت في المداخيل؛ - تقليص الإنفاق العسكري	- تثبيت النمو الديمغرافي؛ - مكانة الحجم النهائي للسكان؛ - أهمية توزيع السكان؛ - الاستخدام الكامل للموارد البشرية؛ - أهمية دور المرأة؛ - الأسلوب الديمقراطي في الحكم؛ - فكرة العدالة الإجتماعية؛ - فكرة تنمية البشر؛ - المشاركة الجماعية الفاعلة؛ - ضبط سلوك الإستهلاك للأفراد.	- إتلاف التربة، استعمال المبيدات؛ - تدمير الغطاء النباتي والمصايد؛ - حماية الموارد الطبيعية؛ - صيانة المياه؛ - تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية؛ - حماية المناخ من الاحتباس الحراري.	- استعمال تكنولوجيات أنظف المرافق الصناعية؛ - الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية؛ - المحروقات والاحتباس الحراري؛ - الحد من انبعاث لغازات.

التنمية المستدامة عام ١٩٩٦ والمنبثقة عن الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات بلغ عددها ١٣٠ مؤشرًا ثم تم تخفيض هذه المؤشرات إلى ٥٩ مؤشرًا بسبب صعوبة الاختيار بين هذه المؤشرات، وقد قدمت الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات التي تضم الأبعاد المختلفة للتنمية وهي :

١- المؤشرات الاقتصادية:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويقيس هذا المؤشر مستوى الناتج الاقتصادي الإجمالي لسكان بلد ما، والأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر هي توضيح معدلات النمو الاقتصادي وتحديد المستوى الكلي للإنتاج .
- صادرات السلع والخدمات إلى الواردات، وهذا المؤشر يبين قدرة البلد على الاستيراد وتحسين التجارة وزيادة قدرة الاقتصاد الإنتاجية .
- التغيير الذي يحدث في نصيب الفرد من استهلاك الطاقة يعد المؤشر الذي يقيس التقدم المتحقق في منطقة أو بلد في الانتقال إلى استخدام الأنواع النظيفة من الوقود .
- المساعدات الإتمائية المقدمة بمجموعها تشمل مدى اسهام البلد في الإعانات التنموية وعلى المستويين الدولي والإقليمي.

١- المؤشرات الاجتماعية:

- الحد من الفقر: هذا المؤشر يمثل عدد الأفراد ممن يعيشون على خط الفقر، أما فيما يخص البلدان النامية فإن المؤشر هذا له ثلاثة أبعاد وهي حياة صحية وطويلة، المعرفة، توفر الوسائل الاقتصادية.
- معدل الجريمة: إذ يكون المعدل المرتفع للجريمة أثرًا سلبيًا على التنمية المستدامة، وظاهرة الجريمة تهدد الكرامة الإنسانية وتخلق مناخًا يسوده الخوف، ما يؤدي إلى إضعاف نوعية الحياة.
- معدل البطالة: وهو مجموع الأشخاص العاطلين عن العمل نسبة إلى مجموع القوى العاملة، هذا المؤشر يبين جميع أفراد القوة العاملة التي تكون غير موظفة أو العاملين ممن لهم عمل مستقل كنسبة من القوة العاملة.
- تعزيز التعليم والتدريب والوعي العام: وهذا المؤشر يقاس من طريق معدل الإلمام بالكتابة والقراءة بين البالغين والمعدل الإجمالي لالتحاقهم بالمدارس الثانوية.
- حماية صحة الانسان وتعزيزها: إذ ترتبط الصحة ارتباطًا قويًا بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من طريق حصول السكان على الخدمات الصحية والسيطرة على الأوبئة والأمراض، وتأمين التغذية السليمة لجميع السكان.

٣- المؤشرات البيئية:

- نسبة الأراضي التي تغطيها الغابات.
- نسبة المناطق البحرية والبرية المحمية.
- نسبة السكان الذين يحصلون على مصادر مياه محسنة للشرب.
- نسبة السكان الذين يحصلون على مرافق صحية محسنة.
- نسبة الأجناس المهددة بالانقراض.
- نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة.

وقد نشأت العديد من النظريات التى تبنت فكرة التنمية المستدامه ومن أهم هذه النظريات الداعمه لمفهوم التنمية المستدامه :

١- نظرية النمو الاقتصادي المستدام (Sustainable Economic Growth Theory)

تركز على تحقيق النمو الاقتصادي دون استنزاف الموارد الطبيعية أو الإضرار بالبيئة وتدعو إلى التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

٢- نظرية رأس المال الطبيعي(Natural Capital Theory)

وهى تعتبر البيئة مصدرًا لرأس المال يجب الحفاظ عليه وترى أن النظم البيئية تقدم خدمات مجانية (مثل تنقية الهواء والماء)، ويجب إدراجها في الحسابات الاقتصادية.

٣- نظرية التنمية البشرية (Human Development Theory)

طُورت من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتربط التنمية بمؤشرات مثل التعليم وتؤكد أن التنمية المستدامة لا تقتصر على الاقتصاد، بل تشمل رفاه .والصحة والدخل الإنسان

٤- نظرية العدالة البيئية (Environmental Justice Theory)

تركز على توزيع الأعباء البيئية بشكل عادل بين المجتمعات.وتعارض التلوث أو استنزاف الموارد في المناطق الفقيرة لصالح المناطق الغنية.

٥ - نظرية الاقتصاد الدائري (Circular Economy Theory) .

تدعو إلى إعادة استخدام الموارد وتقليل النفايا وتهدف إلى خلق نظام إنتاج واستهلاك مغلق يقلل من الأثر البيئ.

٦- نظرية النظم البيئية (Ecosystem Theory)

تؤكد أن أي تدخل في جزء من النظام يؤثرعلى .تنظر إلى البيئة كنظام متكامل مترابط الباقي الأجزاء، مما يتطلب إدارة شاملة ومستدامة.

٧- نظرية الاستدامة القوية مقابل الاستدامة الضعيفة

الاستدامة الضعيفة : ترى أن رأس المال الطبيعي يمكن استبداله برأس مال صناعي.

الاستدامة القوية : تؤكد أن بعض الموارد البيئية لا يمكن تعويضها، ويجب الحفاظ عليها كما هي.

وأما بالنسبه لمصر فقد حققت مصر تحسنًا كبيرًا في التنمية المستدامه في العقود القليلة الماضية بما يشمل الحد من عبء الأمراض المعدية وتوسيع نطاق الوصول الى التعليم وزيادة متوسط العمر المتوقع، إذ ان مصر اليوم تعد واحدة من اكبر الاقتصادات في الوطن العربي وموطنا لواحدة من أسرع الطبقات المتوسطة نموا في شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط. أظهر الجدول ان مؤشر

جدول (٣): مؤشرات التنمية المستدامة فى مصر (٢٠١٤-٢٠٢٢)

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي 2010)	معدل النمو السنوي	إجمالي البطالة (% من إجمالي القوى العاملة	معدل النمو السنوي	إجمالي ثاني رأس المال الثابت (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي 2010)	معدل النمو السنوي	إجمالي المسحوبات السنوية من المياه العذبة (مليار متر مكعب)	معدل النمو السنوي	نصيب الفرد من إجمالي الموارد المائية الداخلية المتجددة(مليار متر مربع)	معدل النمو السنوي
2014	3301.20		13.1		36101544011.59		60.7		1	
2015	3370.38	2.1	13.05	-0.4	44973045822.10	24.6	60.9	0.3	1	0.0
2016	3444.26	2.2	12.45	-4.6	53892763604.45	19.8	60.65	-0.4	1	0.0
2017	3517.58	2.1	11.77	-5.5	62075051010.26	15.2	77.5	27.8	1	0.0
2018	3635.42	3.4	9.86	-16.2	68868273120.44	10.9	77.5	0.0	1	0.0
2019	3769.03	3.7	7.85	-20.4	78801656919.29	14.4	77.5	0.0	1	0.0
2020	3835.78	1.8	7.97	1.5	62370321079.07	-20.9	77.5	0.0	1	0.0
2021	3896.84	1.6	7.44	-6.6	60464864936.73	-3.1	لا توجد بيانات	-	لا توجد بيانات	-
2022	4088.89	4.9	6.397	-14.0	71496608379.80	18.2	لا توجد بيانات	-	لا توجد بيانات	-
معدل النمو المركب	%2.38		7.58%		%7.80		%3.46		0.0%	

المصدر: 1_ البنك الدولي، المؤشرات، https://data.albankaldawli.org/indicator

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر للسنوات ٢٠١٤-٢٠٢٢ قد شهد سلسلة من الارتفاعات المتتالية رغم التحديات التي تواجه اقتصاد أكبر بلد عربي من حيث السكان وذلك بفضل استجابة النشاط الاقتصادي للإجراءات التي تبنتها الحكومة

المصرية، إضافة إلى خطط تحفيز النشاط الاقتصادي ما انعكس في ارتفاع منحنى المؤشر أما مؤشر إجمالي البطالة في مصر فقد شهد انخفاضات متتالية في السنوات ٢٠١٤-٢٠٢٢ بسبب تنوع اليد العاملة في مصر، باستثناء سنة ٢٠٢٠ التي ارتفع فيها معدل نمو المؤشر بمعدل ١.٥% عن سنة ٢٠١٩ بسبب تداعيات جائحة كورونا التي ضربت العالم في تلك المدة، وقد أظهر الجدول أيضا أن متغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت في مصر قد شهد ارتفاعات في معظم السنوات بسبب الزيادة التي حصلت في حجم الاستثمارات في البنية التحتية في جميع المجالات بما يتوافق مع ما تستهدفه مصر من رفع مستوى الدخل القومي، باستثناء السنتين ٢٠٢٠ و٢٠٢١ اللتين انخفض فيهما معدل نمو المؤشر بمعدل -٢٠.٩% و-٣.١% على التوالي بسبب تداعيات جائحة كورونا أما مؤشر إجمالي المسحوبات السنوية من المياه العذبة قد ارتفع في سنة ٢٠١٥ بمعدل ٠.٣% عن سنة ٢٠١٤، ثم انخفض في سنة ٢٠١٦ بمقدار ٤.٠ عن سنة ٢٠١٥، ثم بعد ذلك شهد المؤشر سنة ٢٠١٧ ارتفاع بمعدل ٢٧.٨% عن سنة ٢٠١٦، اما السنوات (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠) قد شهدت ثبات في معدل المؤشر. في حين أظهر الجدول نفسه أن مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الموارد المائية العذبة قد شهد ثبات واضح في معدل النمو في جميع السنوات (٢٠١٤-٢٠٢٠) نستنتج مما سبق ان قطاعات الاقتصاد الأزرق لها تأثير مباشر على مؤشرات التنمية المستدامة في مصر، إذ ان حدوث زيادة في انتاج كل من الصيد وتربية الاحياء المائية فإن ذلك يؤدي إلى التقليل من حجم البطالة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي حدوث زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والأمر ذاته بالنسبة للقطاعات الأخرى مثل النقل والسياحة وغيرها، بالإضافة الى ان جميع الاستثمارات المتعلقة بقطاعات الاقتصاد الأزرق لها تأثير مباشر على كل من تراكم رأس المال الثابت والبطالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

القسم الثالث : تبنى بعض الدول وتجاربها مع الإقتصاد الأزرق و التنمية المستدامه لها .

هناك العدد من الدول التى أهتمت بالتنمية المستدامه بشكل دقيق وقامت علي تحقيق أهدافها ونجحت بالفعل فى ذلك منها :

١- اليابان – التنمية من خلال التعليم والتكنولوجيا

ركزت اليابان على التعليم كأداة رئيسية للتنمية، مما ساهم في نهضتها الصناعية والتكنولوجية.

تبنت سياسات بيئية صارمة بعد أزمات التلوث في الستينيات، وأصبحت رائدة في التكنولوجيا النظيفة وإعادة التدوير.

٢- ماليزيا – نموذج تنموي متوازن

نجحت ماليزيا في مضاعفة متوسط دخل الفرد ١٠ مرات خلال ٢٠ عامًا (من ٣٥٠ دولارًا في ١٩٧٠ إلى ٣٥٠٠ دولار في ١٩٩٤).

اعتمدت على استراتيجية تنموية طويلة المدى (٢٠ سنة)، جمعت بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

٣- الهند – الطاقة الشمسية و الصناعات الصغيرة حيث أطلقت الهند مشاريع ضخمة للطاقة الشمسية، مثل "مدينة الطاقة الشمسية" في ولاية غوجارات ودعمت الصناعات الصغيرة كثيفة العمالة، مما ساهم في تقليل البطالة وتحقيق تنمية محلية مستدامة

٤- السويد – الاقتصاد الدائري فهى طورت نظامًا متقدمًا لإدارة النفايات، حيث يتم إعادة تدوير أكثر من ٩٩% من النفايات المنزلية وتعتمد على الإقتصاد الدائري لتقليل الفاقد وتعزيز كفاءة الموارد

٥- سنغافورة – التخطيط الحضري المستدام حيث اعتمدت سنغافورة على التخطيط الحضري الذكي، مع الحفاظ على المساحات الخضراء والمياه وطورت نظامًا متكاملًا لإدارة المياه، مما جعلها من الدول الرائدة في إعادة استخدام المياه

٦- كينيا – حركة الحزام الأخضر أطلقت الناشطة "وانجاري ماثاي" حركة الحزام الأخضر، التي ساعدت في زراعة ملايين الأشجار ومكافحة التصحر وساهمت المبادرة في تمكين المرأة الريفية وتحقيق تنمية بيئية واجتماعية.

وقد ساهم الاقتصـــاد الأزرق فى تحقيق التنمية المستدامة لمصـــر فيعد الإقتصاد الأزرق من المسارات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة فى ظل ما يعانيه العالم سواء من أزمات اقتصادية، أو تغيرات مناخية، ومن ثم التأثير على الموارد الطبيعية بل والبشرية ومدى استدامتها، وتبعا للمجالات العديد للاقتصاد الأزرق سواء كانت السياحة البحرية أو تربية الأسماك أو النقل البحرى.. إلخ فإنها تساهم فى تحقيق العديد من الأهداف مثل: حماية البيئة البحرية واستدامتها، تحقيق الأمن الغذائى، توفير فرص العمل...إلخ، وهذا أدى الى المساهمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة منها :

١- تحقيق الأمن الغذائي ذلك من خلال تطوير مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية يساهم في توفير مصادر غذائية مستدامة وتقليل الاعتماد على الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات البحرية.

٢- خلق فرص عمل حيث يوفر الاقتصاد الأزرق وظائف في مجالات مثل السياحة الساحلية، النقل البحري، بناء السفن، والخدمات اللوجستية ودعم المجتمعات الساحلية وتحسين مستوى المعيشة فيها.

٣ - دعم الاقتصاد الوطني وتنمية الموانئ وزيادة كفاءة النقل البحري يعزز التجارة الخارجية الاستثمار في الطاقة البحرية المتجددة يقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري.

٤- الحفاظ على البيئة البحرية وتطبيق سياسات للحد من التلوث البحري والصيد الجائر حماية الشعاب المرجانية والنظم البيئية الساحلية.

ولكن لابد أن نوضح ان هناك بعض التحديات التواجه الدولة فى تحقيق التنمية المستدامه منها :

- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالموارد البحرية.
- نقص التمويل المخصص للمشروعات الزرقاء.

- الحاجة إلى تطوير البنية التحتية الساحلية.
- ضعف الوعي المجتمعي بأهمية الاقتصاد الأزرق.

ولكن فى ظل السياسات الحكيمه للحكومه المصرية والتى تنتهجا فى هذه السنوات نتوقع بأن يكون هناك تذليل للعقبات التى تواجه حركة التنمية المستدامه وفيما يلي بعض التوصيات لتفعيل دوره :

- وضع استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق ترتبط بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات البحث والابتكار البحري.
- دعم التعليم والتدريب في المجالات البحرية.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الأنشطة الزرقاء.

مما سبق يمكننا التوصل للنتائج التالية:

من الجانب النظري:

- ممكن أن يكون الاقتصاد الأزرق مسارًا مهمًا في التنمية المستدامة، لكن قد يواجه بعض التحديات.
- يعد الاقتصاد الأزرق رافعة اقتصادية للعديد من الدول وبشكل خاص الدول الساحلية.
- يعمل الاقتصاد الأزرق عبر استغلال موارد المحيطات على خلق نشاطات اقتصادية جديدة تعمل على تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.
- يعد الاقتصاد الأزرق بديلا استراتيجيًا للدول النفطية والدول غير النفطية لأن معظم المخزون العالمي من الثروة النفطية موجود في باطن البحر وقبالة السواحل.
- يرتبط الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة من خلال أهداف عدة بطرق متنوعة وليس الهدف ١٤ فقط، مثل الهدف رقم ٢ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق

بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، والهدف ٧ المتعلق بالحصول على الطاقة النظيفة.

- يتمتع الاقتصاد الأزرق المستدام بقدرته على خلق فرص العمل وسبل العيش للمجتمعات الساحلية ومن ثم الحد من الفقر وتعزيز المرونة الاقتصادية.
- يسهم الاقتصاد الأزرق المستدام في التخفيف من آثار تغير المناخ عبر تعزيز المصادر المتجددة مثل طاقة الرياح والأمواج البحرية والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وحماية بالوعات الكربون الحيوية مثل الأعشاب البحرية وأشجار المانغروف).
- يعمل الاقتصاد الأزرق على توفير المرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية وخلق سبل عيش مستقرة للمجتمعات التي تعتمد على المحيط.
- وضع السياسات والقوانين الدولية المنظمة لاستخدام البحار والمحيطات بشكل مستدام تعد من الأمور التي تساعد في القضاء أو التخفيف من التحديات التي تواجه الاقتصاد الأزرق في العراق والعالم.
- لا يوجد في العراق اهتمام واضح في الاقتصاد الأزرق، فلم تكن هناك أي مبادرات حكومية للنهوض بهذا المسار الحديث من التنمية الاقتصادية، كما لم تكن هناك أي استراتيجيات واضحة معلنة أو حتى مؤتمرات أو ندوات تحت مسميات وعناوين الاقتصاد الأزرق وإمكانية دعمه للاقتصاد الوطني العراقي.

من الجانب العملي:

- إن انخفاض كميات صيد الأسماك في الإمارات العربية المتحدة، يعد دليلا على اهتمامها باستدامة الثروة السمكية، وفي المقابل حصول زيادة في انتاج المزارع السمكية.
- حصول الامارات العربية المتحدة على المركز الأول عربيًا في مؤشر كفاءة خدمات الموانئ، دليلا على اهتمامها الكبير بقطاع النقل البحري.
- ارتفاع انتاج المزارع السمكية في جمهورية مصر، يعد دليلا على نجاحها الكبير في مجال الاستزراع المائي من اجل سد الفجوة الغذائية.

- إن الزيادة الحاصلة في إجمالي حركة السلع وإجمالي اعداد المسافرين في جمهورية الجزائر، يعد دليلا على اهتمام الدولة الكبير بقطاعي النقل البحري والسياحة البحرية (الساحلية).
- إن الانخفاض في إجمالي انتاج المصايد السمكية والذي يقابله ارتفاع في إجمالي انتاج المزارع السمكية في المملكة العربية السعودية، يعد دليلا على سعيها في المحافظة على استدامة الثروة السمكية فيها.
- ارتفاع كمية البضائع المصدرة والمستوردة في الموانئ العراقية، يعد دليلا على بدأ الاهتمام الحكومي بتطوير قطاع النقل البحري والنقل بشكل عام، والذي يعد عاملا حاسما في تحقيق ثمانية أهداف من أهداف التنمية المستدامة.
- ان قطاعات الاقتصاد الأزرق في دول العينة لها أثر مباشر على مؤشرات التنمية المستدامة، من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتقليل من حجم البطالة وارتفاع حجم الاستثمارات.

التوصـيات:

مما سبق يمكننا اقتراح التوصيات التالية:

- نشر الوعي الأزرق في العالم وتعزيز الثقافة البحرية من أجل تحسين الوضع الذي تعيشه محيطاتنا وبحارنا.
- وضع القوانين والتشريعات المنظمة لهذا النوع من الاقتصاد وقطاعاته المختلفة.
- تطوير آليات لمراقبة المحيطات والبحار ورصدها من أجل مراقبة الأنشطة البحرية غير القانونية مثل التجارة الممنوعة والصيد غير القانوني وغيرها.
- تنظيم مؤتمرات عربية تحت مسمى الاقتصاد الأزرق من أجل تبادل الخبرات فيما بين الدول المشاركة وخاصة تلك التي قطعت أشواطا في هذا الميدان.
- توفير قاعدة بيانات متكاملة لمؤشرات الاقتصاد الأزرق.
- المراقبة المنتظمة لأهداف الاقتصاد الأزرق والابلاغ عن التقدم لجميع أصحاب المصلحة بطريقة شفافة.

- تكثيف الاهتمام بالموانئ وزيادة أعدادها وتجهيزها بالتقنيات الحديثة لكونها تمثل إحدى أهم مصادر الدخل القومي في العديد من الدول الساحلية.
- إنشاء مراكز أبحاث مختصة بالبيئة البحرية من أجل تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة البحرية.
- إنشاء مشاريع مستدامة للاستزراع السمكي من أجل الإسهام في سد الفجوة الغذائية.
- الإفادة من الشريط الساحلي عبر إنشاء المدن الصناعية التي تعمل على توفير العديد من فرص العمل، والاستثمار في السياحة البحرية.
- العمل على تطوير قطاع الصناعات البحرية من اجل توفير الخدمات البحرية المستدامة وتقديم الخدمات المتعلقة بالسفن التجارية من بناء وصيانة وتصليح.
- زيادة الاهتمام بمشاريع انتاج المياه المحلاة ولاسيما تلك التي تعتمد على الطاقة الشمسية من أجل تقليل الانبعاث الكربوني.
- إعداد استراتيجية وطنية لتطوير القطاعات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق والإفادة من موارده المتنوعة بشكل مستدام.
- تنظيم مؤتمرات وندوات تحت مسمى الاقتصاد الأزرق وإمكانية دعمه للاقتصاد.
- الإفادة من الخبرات الدولية لحماية البيئة والنمو الأزرق، وذلك عبر تعميق الروابط مع الجهات والمنظمات الدولية المسؤولة عن حماية البيئة، وبشكل خاص دول العينة المختارة
- سن القوانين المتعلقة بقطاعات الاقتصاد الأزرق وتطويرها كالصيد وتربية الأحياء المائية والسياحة البحرية وتحلية المياه والطاقة المتجددة، للإفادة من مخرجاتها في دعم الاقتصاد في السنوات القادمة.

المراجع

(1) أبو النصر، مدحت محمد ياسمين مدحت التنمية المستدامة (مفهومها- أبعادها-مؤشراتها)، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٧، مصر.

1- البنك الدولي (٢٠١٧)، إمكانات الاقتصاد الأزرق: زيادة الفوائد الطويلة الأجل للاستخدام المستدام للموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان الساحلية نموا. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/26843/111.٥٥٤٥pdf?sequence=1&isAllowed=y

2- أبو عجيلة، علاء مصطفى عبد المقصود، الاقتصاد الأزرق استفادة ومدى مصر منه، الاقتصاد والمحاسبة نادي التجارة، العدد ٦٧٦ أكتوبر ٢٠١٩.

3- اسماء رفعت المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، تطوير مستدام دور الاقتصاد الأزرق في تعزيز التنمية المستدامة، تم النشر بتاريخ ١١/٠٩/٢٠٢٢

4- / - الاتحاد البيئي والخطة الزرقاء (٢٠١٧): مؤشرات الاقتصاد الأزرق في منطقة البحر الأبيض المتوسط

5- الخطة الزرقاء (٢٠١٥)، التحليل الاقتصادي والاجتماعي لاستخدامات المياه الساحلية والبحرية في البحر الأبيض المتوسط / https://planbleu.org/sites/default/files/publications esa_ven_en.pdf

6- لمؤتمر العالمي للسفر والسياحة (٢٠١٦)، السفر والسياحة - الأثر الاقتصادي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ٢٠١٦

7- المؤتمر العالمي للسفر والسياحة (٢٠١٧) السفر والسياحة - الأثر الاقتصادي شمال أفريقيا، https://www.wttc.org/-/media/files/reports/economic-البحوث المناطق - الأثر ٢٠١٧pdf/شمال أفريقيا ٢٠١٧.

8- الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط ٢٠١٦

9- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة السياحة العالمية (٢٠٠٥)، جعل السياحة أكثر استدامة -دليل لواضعي السياسات

10- http://www.unep.fr/shared/publications/pdf/dtix0592xpa tourismpolicyen.pdf

11- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، الخطة الزرقاء (٢٠١٦)، السياحة والاستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: حقائق واتجاهات رئيسية http://planbleu.org/sites/default/files/publications/tourism_and_sustainabili ty_june2016.pdf

12- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (٢٠١٧) خطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في منطقة البحر الأبيض

المتوسط، https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/20731/unepma p_SCPAP_eng_web.pdf?sequence=1&isAllowedy 40

13- بن عباس شامية، لعور اكرم، التوجه نحو الاقتصاد الأزرق كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط، مجلة العلوم الانسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ٢٠١٩

14- زونتوريدو، وآخرون (٢٠١٥)، حدائق الرياح العائمة البحرية في المياه العميقة للبحر الأبيض المتوسط، مراجعة الطاقة المتجددة والمستدامة،

15- http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.723.574&rep=rep1&type=pdf

16- خطاب، محمد جلال، متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في مصر "، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠٢٠

17- -عبد الحفيظ مسكين، وآخرين التوجه نحو الاقتصاد الأزرق وأثره على التنمية المستدامة ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية ٠٢. ٠٣ ديسمبر ٢٠١٩.

18- على عدنان الفيل، التشريع الدولي لحماية البيئة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠ مرصد الطاقة المتوسطي (٢٠١٥)، منظور الطاقة المتوسطي،

19- /http://www.ome.org/publications/mep-2015

20- منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم ٢٠١٨، روما.

21- منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٦): حالة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود http://www.fao.org/3/a-i5496e.pdf 2016

22- -منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٦)، حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم

23- - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٦)، اقتصاد المحيطات في عام ٢٠٣٠،

24- http://www.oecd.org/environment/the-ocean-economy-i2030-٢٤ ٩٧٨٩٢٦٤٢٥١٧ar.htm

25- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٦)، بناء السفن وإعادة تدويرها في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

26- https://planbleu.org/sites/default/files/upload/files/6_Shipbuilding_ship_recycling_in_Mediterranean_Daniel_OECD.pdf

27- - مؤتمر اتحاد من أجل المتوسط نحو خارطة طريق للاستثمار الأزرق وفرص العمل في منطقة البحر الأبيض المتوسط"http://ufmsecretariat.org/union-for-the-mediterr/ ANANE-UFM

28- - يوروستات (٢٠١٥)، إحصاءات الأورومتوسطي،

29- http://ec.europa.eu/eurostat/documents/3217494/7053328/KS-GR-15-100EN-N.pdf/08db83d1-966c-4b4d-869a-4a5dc2a9538d

30- ميدكروز (٢٠١٧)، تقرير إحصاءات ميدكرو http://www.medcruise.com/publications

31- وزارة النقل المصرية، قطاع النقل البحري، تقرير الانجازات، ٢٠٢١ ز Ifremer (2011)، الموارد المعدنية البحرية العميقة: توليف دراسة مستقبلية حتى عام ٢٠٣٠،

32- http://www.mineralinfo.fr/sites/default/files/upload/documents/synthese_remima_-version_finale-_bd.pdf Ecorys and Consortium Partners (2014)

33- دراسة لدعم أعمال تقييم الأثر على التكنولوجيا الحيوية الزرقاء، ،